

ثم على أولادهم وأولادهم فهل يعتبر في فريق أولاد الأولاد ما اعتبر في فريق الأولاد الطيبين من تفضيل الذكر على الأنثى في القسمة أم لا، بل يقتصر فيه على أولاد الصلب وتكون القسمة بين الفريق الآخر بالتسوية والزياح في بيان الجواب من الأول، أما كون ذلك القول في المعطوف عليه بالمعنى الذي تقرر فأوضح في أن يبين ولا يقدح في أصل نيته استقلاله إذ لم يأخذوا عدم الاستقلال قيل في القيد، كيف والأصوليون كافة على تسمية المستقل مخصوص العام بل مشهور طريقة أصحابنا قصر مخصوصه عليه ولا توقف في أن مخصوص العام قيد وما يقال من أنه لا عام معنا حتى يكون القول المذكور مخصوصه فيكون قيدها إذ هو في الحقيقة قيد لعامل المعطوف عليه ومن جنس الذي هو فعل، وقد نقل في الآيات البينات عن ابن قدامة أن الفعل مطلق ليس عاماً وصرح أصحابنا بنفي عمومه حتى قالوا لا تصح نية التخصيص فيه كما هو مذكور في فصل مسائل الأمر (==) الفصول العمادية مرفوع بحل المحلي قول جامع الجوامع المطلق والمقييد كالعام والخاص بقوله مما جاز تخصيص العام به يجوز تقييد المطلق به لأنك قد عرفت الإجماع على تخصيص العام بالمستقل فيجوز في الفعل إذ كان مطلقاً تقييده به، وأماماً كون قيد المعطوف عليه يعتبر في المعطوف فمذكور في غير واحد من كتب أصولنا من ذلك ما في شرح البديع للسراج الهندي في الجواب عن استدلال الشافعية على أن المطلق يحمل على المقيد في كلامه تعالى مع اختلاف الحادثة من غير جامع لوحدة كلامه جل وعلا، فيكون الثابت في صورة ثابتنا في غيره كما من غيره دليل خارج كما في قوله تعالى (والذاكرين الله كثيراً والذكريات) إذ قال وإنما حمل والذكريات على الذاكرين فلا نسلم أنه من غير دليل بل العطف وعدم استقلاله بنفسه أو وجوب المشاركة ليتم بما يتم به، ولو لم يقتل بمسلم على ما قال الحنفية المعطوف جملة ناقصة فيقرر رجم الأول فيما تجوزا به عن المتعلقات فنحو ضربت زيداً يوم الجمعة وعمرًا يلزم تقييد عمر به ظاهراً، ووجهه أن العطف لتشريك الثاني في المتعلق وهو عدم قتله بكافر وإن شركه النهاة في العامل ولم يأخذوا القيد فيه لكن هذا حق وهو لازمهم فإن العامل مقيد بالفرض فشركته فيه توجب تقييده مثله انتهاء موضوع الحاجة منه، وفي أحكام القرآن للرازبي في الكلام على قوله تعالى (فمن كان منكم مريضاً أو على سفر فعدة من أيام آخر) معناه "فافطر" فعدة من أيام ويدل على أن ذلك مضر فيه، وقد ظهر من كلامهم أنّ موضوع إجراءهم قيد المعطوف عليه في المعطوف أمر (==) كون العقب عطف المفردات، لأنهم علاوة بعدم استقلال المعطوف بنفسه وكونه جملة ناقصة محتاجة لتميم ما تم به الأول، واقتضاء العطف التشريح في عامل المعطوف عليه وكل ذلك لا يجري في عطف الجمل لكونها بالضر من ذلك كله نعم المراد بالمفرد ما هو أعم مما هو بالفعل أو بالقوة كالجمل التي لها محل من الإعراب لتصريحهم من فرعها موقع المفرد فإن زيد قام أبوه في قوة زيد قائم الأب، وجاء الذي أطعمته يوم الجمعة وكسوته يلزم تقييد الكسوة بالصرف كالأطعام وبالجملة كل جملة خرجت عن التمام حكمها حكم المفرد كان لها محل أم لا فلا يبقى خارجاً عن موضوع المسألة سوى عطف الجمل المستقلة وبهذا يظهر أن لا مناجاة بين أطيافهم في الأصول على إجراء قيد المعطوف عليه في المعطوف، وإن جماعهم في الفروع على إجزاء تكثير المظاهر بالإطعام بعد المisis المبني على قصر التقييد في الآية: ب(من قبل أن يتماسا) على المعطوف عليه وهو التكثير بالعتق والصيام وعدم إجراءه في المعطوف الذي هو التكثير بالإطعام لكون العطف فيهما من عطف الجمل المستقلة فلم يبق طريق لتقييد التكثير بالإطعام فذلك القيد حمل المطلق على المقيد لو يتم لكان لا تمام له على قواعدها شروطه وهو اتجاه الحادثة لأن حادثة الاطلاق التكثير بالإطعام وحاشيتي التقييد التكثير بالعتق والصيام إذا حمل المطلق على المقيد لا يرتكب عندنا إلا لضرورة دفع التناقض وأي تناقض بين أجزاء الأول إذا وقع بعد المisis وعدم أجزاء الآخرين إذا وقعا كذلك، والأمر الثاني كون القيد قيد عامل المعطوب عليه لتوجيهه صاحب التحرير ذلك بقوله: فإن العامل مقيد بالفرض مع التمثيل بنحو ضربت زيداً يوم الجمعة وعمرًا إذ لا شبهة في أن الضرب قيد لنفس الضرب إذ هو مضر وبه دون زيد وعمر وفي أنفسهما وكونه قيد الضر بهما أو ضربت أحد مما لا يخرجه عن كونه قيد عاملهما ثم هو وإن مثل بالقيد المتوسط بين المتعاطفين فلم يرد به التخصيص بدليل اللفظ يدل على رجوع المتوسط للثاني بعبارة النص وغيره بدلاته أما المتقدم على المتعاطفين دون العامل نحو ضربت يوم الجمعة زيداً وعمرًا ووقفت (للذكر مثل حظ الأنثيين) على أولادي وأولادهم أو عليهما وعليه كيوم الجمعة ضربت زيداً وعمرًا أو على الفريضة الشرعية وقفـت على أولادي وأولادهم عيالاً (==) إذ تقييد العامل فيهما وقع ابتداءً فما تسلط على شيء من المعمول المقيد وأما المتأخر عن الكل كضربت زيداً وعمرًا يوم الجمعة ووقفـت على أولادي وأولادهم (للذكر مثل حظ الأنثيين) فبالمساوات فيما يظهر لأنـه بالتأخر لا يخرج عن كونه قيداً للعامل وإذا كان كذلك والعامل واحد في المتعاطفين يجيء فيه قاصر ولا يلزم تبعية الأول للثاني في التقييد حتى يخرج فيه بتضمنه صيغة المتبوع تابعاً والتابع متبعاً لأنـهما إنـما تلزم لو اعتبر الترتيب بينهما في التقييد بحيث يلاحظ التسلط على الثاني أولاً ثم يتبعه الأول فيه وليس كذلك بل هو ملاحظ في العامل بعد تسلطه عليهما بغاية ما يلزم تقارنهما في التقييد

ولا ضير فيه ولا يقاد هذا بالصفة المتأخرة حيث لم ترجع للجميع عندنا بل هي مختصة بالأخير كما نصّ عليه في التحرير إذ قال في الوصف وفي تعقبه متجرداً كتميم وقرיש الطوال كالاستثناء والوجه الاقتصر لأنّها ليست من قيود العامل بل المعمول لأنّه موصوفها وإن لزم من ذلك تقييد العامل ضمناً لأنّ الاعتبار عندهم بالقصديات لا الضمنيات، وأيضاً لو لم تقتصر عليه للزم محذور قلب الموضوع إذ لا محيسن حيث كانت قيada للمعمول عن أن يقيّد به الثاني لقربه فإذا قيل بجرها للأول أيضاً لم يكن ذلك إلا ما له بتعبيته للثاني وهو القلب بعينه وغير خافٍ أن قصرها على المعطوف حتى لا يكون حكم الأول مقيداً بها إنما هو في عطف أمر المتبادرتين على الآخر إما في عطف العام على الخاص فما يتضمن اندراج الأول تحت الثاني كوقفت على أولادي وزريتي الذكور بلزム تقييد استحقاق الطيبين بوصف الذكرية لأنّه وإن لم يرجع الوصف إلا للذرية إلا أن مذلول ذلك اللّفظ لما كان من مشمولاته الطيبين تقييدوا بتقييده فيما جاءهم التقييد من العنوان عنهم بالأولاد أولاً بل من العنوان بالذرية ثانياً لا يُقال لفظ الذرية وإن كان صارقاً على الطيبين بأصل الوضع لكن المراد به بعد عطفه على الأولاد من عادهم لاقتضاء العطف المعايرة لأنّا نقول ممنوع بل المراد معناه وإنما كان من عطف العام على الخاص والمغايرة حاصلة بالعموم والخصوص، قلت: أما الأولى فلي فيها تردد إذ لم أقف على الكلام عليها في كتب أصولنا، نعم أفاد السبكي في جمع الجواب أن المختار رجوعها للكل كالمتاخر والاستثناء، إذ في الاستيعاب ولو قال على إناث ولدي وولد ولدي يكون للإناث من ولده دون ذكورهم، وللإناث من ولد ولد الذكور والإنتاث فإنه حرم ذكور ولد الولد، ولو قال على الذكور من ولدي وعلى أولادهم بمعنى الذكور من ولده لصلبه ولولد الذكور إناثاً كانوا أو ذكوراً دون بنات الصلب فلا تعطى البنت الصلبية وتعطى بنت أخيها إذ لو لم يكن طريق تقييد المعطوف بقيد الأنوثة في الصورة الأولى هو العطف على المضاف اليه بل إجراء قيد المعطوف عليه في المعطوف يجري قيد الذكورة في المعطوف في هذه أيضاً وحرمت بنت الأخ كالصلبية ومع هذا فلما ألم بنت أخيها هنا لعارض وهو إعادة كلمة على في المعطوف فإنه لا فائدة لها سوى الإشارة إلى نوع استقلال للثاني وعدم كمال تعبيته للأول فلا يلزم تقييده بما تقييد الأول به فتجاوزت هذه الاحتمالات هو ثمار التردد، وظاهر نقل التحرير عن الحنفية أن العطف يقتضي مشاركة المعطوف للمعطوف عليه في المتعلق يعطي أن رأيه فيها مقابل ما هو مختار جمع الجواب لكون الصفة من متعلقات الموصوف لا كذلك عرفت أن مقتضى توجيه صاحب التحرير قصر ذلك على ما هو متعلق العامل والصفة ليست كذلك فيكون رأيه فيها مختار ابن السبكي من اختصاص بما وليته ولعل ذلك من شأن وهم صاحب الخيرية إذ أجاب في نظير نازلتنا بما القيد فيه قيد للعامل وهو وقف على أولاده فلان وفلانة على الفريضة الشرعية ثمّ على أولادهم الخ بقسمته بين أولاد الأولاد بالتساو في ذكورهم وإناثهم معللاً فإن قيد التفاضل إنما ذكر في الأعيان فلا يجر به فيمن عطف عليهم من أولادهم وقد علمت أنه خلاف قول الحنفية بأسرهم فلا ينبغي الالتفات إليه.